الفصل الثاني

الأمن التربوي

"المفهوم- النظريات المفسرة"

obeikan.com

obeikan.com

أولا: مفهوم الأمن التربوي وعلاقته ببعض المفاهيم المرتبطة به:

يمكن التركيز على ثلاث جوانب من الأمن وثيقة الصلة بموضوع الأمن التربوي وهي الأمن الإنساني العام و الأمن القومي ، والتنمية الأمنية الوطنية المستدامة. فمن المعطيات الأولية في هذا العصر أن:"التنمية تستهدف الإنسان غاية وتصطنعه وسيلة ، وأن الإنسان القادر على الإبداع وتجاوز الواقع هو الذي يصنع التنمية" (علي ، 1989 ،17). والتنمية البشرية بشكل خاص كما تناولها "تقرير التنمية البشرية للعام 2011م" هي توسيع لحريات البشر وتفترض وجود موارد طبيعية مشتركة يستفيد منها الجميع. والتنمية البشرية لا تتحقق فعلا ما لم يتحقق مبدأ الاستدامة على الصعيد الوطني والعالمي ، وذلك بطرق تستوفي مقومات الإنصاف والتمكين. وهناك ترابط بين الاستدامة والإنصاف إذ يعني كل منهما بعدالة التوزيع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2011 ، الموجز1).

يرى "سعيد طعيمة" أن المجتمع الذي يريد النهج الديمقراطي وكذلك التعليم إذا أراد ذلك النهج فإنه لا يستقيم لهما ذلك دون تطور نظرتنا نحو بعض المفاهيم القديمة ، وتنقيحها جذريا ، فالأمن مثلا يجب أن يعاد تفسيره على أنه أمن الناس، لا أمن الأرض ، وكذلك التنمية ينبغي لها أن تكون منسوجة حول الناس لا أن يكون الناس هم الذين يدورون حولها (طعيمة ، 2008 ، 323). يتضح مما سبق التركيز بشكل أساسي على "الإنسان" كوسيلة في أي توجه للتنمية والذي يُعد غاية التربية والتنمية في ذات الوقت.

وقد ربط "سعيد إسماعيل علي" بين الأمن القومي والأمن التربوي والأمن الفكري ، على اعتبار أن الأمن التربوي بُعد من أبعاد الأمن القومي ، وأن التعليم ذاته تم تقديمه من خلال العديد من الدراسات عبر عقود عدة على أنه قضية أمن قومي. **وقد احتل موضوع الأمن القومي موقع الصدارة في السياسة العربية المعاصرة لاعتبارات متعددة أهمها:**

- أن الأمن القومي هو محور السياسة الخارجية لأي دولة.
- أن الأمة العربية تخوض صراعاً مصيرياً ضد الصهيونية الإسرائيلية ، وهي حلقة من سلسلة أطماع الدول الكبرى في منطقتنا. وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بقضية الأمن العربي.
- أن أغلب البلاد العربية تواجه بشكل حاد مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا شك فإن قضية التنمية لها علاقة وثيقة بالأمن.
- أن أي تحديد لاستراتيجية العمل القومي أو الوطني في مجالات التصنيع والتنمية ، يفترض وجود مفهوم أو نظرية للأمن تنطلق منه وتسعى إلى تحقيقه فوجود مفهوم واضح للأمن القومي يسمح بتحديد الأولويات بشكل علمي وسليم (علي ، 1989 ، 4-5).

وتناول "البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة"للعام (2009م) مفهوم أمن الإنسان طبقا لوجهات نظر مختلفة ، حول ما إذا كان المفهوم يشمل الفرد أم الدولة أم البيئة الخارجية. فالبعض ينظر إليه من منظور شخصي فردي "جانب ذاتي" يتعلق بحق الفرد في ممارسة الحقوق المدنية ، والحصول على المأوى والغذاء والوصول إلى مثل هذه الأمور في مناخ ديمقراطي. ومن منظور آخر فإن أمن الإنسان

في البلدان العربية يعني قدرة الإنسان على الاختيار والحصول على فرص للمساهمة في المجتمع دون الخضوع للضغوط الاجتماعية والسياسية. ورأي آخر يرى أن الأمر له علاقة بالدولة من حيث دورها في حماية حقوق الفرد واحترامها عن طريق توفير التعليم وفرص العمل ، وضمانها لأمن المشاركين في النشاطات السياسية. ونظر آخرون إلى أمن الإنسان بوصفه نموذجاً عالمياً لا يُعنى بالبلدان العربية فحسب بل بالناس عموماً أينما كانوا ، والسمة الرئيسة لهذا النموذج هي حرصه على ضمان الحرية الإنسانية في إطار المسؤولية (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2009 ، 31).

هذا وقد ربط تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن التنمية الإنسانية العربية للعام 2009م بين التنمية البشرية ، وواقع أمن الإنسان في العالم العربي فيقرر أن: تقويض أمن الإنسان العربي هو من نتائج استنزاف الموارد الطبيعية تحت وطأة الضغوط المفروضة عليها ، والمعدلات العالية لنمو السكان ، والتغيير المناخي السريع ، وهى أمور قد تهدد سبل البحث والدخل والغذاء والمأوى للملايين في البلدان العربية وإنه ليس ثمة موضوع أدعى للاهتمام من أمن الإنسان لإعادة تقدم حالة التنمية البشرية في البلدان العربية. وأن هناك مدرستان للتأويل يندرج في إطارهما معظم التعريفات الخاصة بأمن الإنسان ، ويظهر فيهما تصورات الأمن الإنساني ؛ أحدهما ضيق والآخر واسع: التصور الضيق يركز على الإنسان الفرد ويقصر الدلالة على التهديدات العنيفة ، مثل تلك الناجمة عن الألغام الأرضية وانتشار الأسلحة الصغيرة ، وحالات الإخلال المفرط بحقوق الإنسان. أما التصور العريض فيطرح التصنيف الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير

التنمية البشرية للعام 1994م مثالا لهذه المقاربة. وقد عرض ذلك التقرير سبعة أبعاد لأمن الإنسان:

الأمن الاقتصادي ويتهدده الفقر، والأمن الغذائي ويتهدده الجوع والمجاعة، والأمن الصحي ويتهدده أشكال الأذى والأمراض، والأمن البيئي ويتهدده التلوث والتدهور البيئي، والأمن السياسي ويتهدده القمع السياسي، والأمن الاجتماعي ويتهدده النزاع الاجتماعي أو الفائض والأمن الشخصي ويتهدده الجريمة والعنف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، 19-22). من ثم فأمن الإنسان مفهوم شامل ينطوي على أبعاد متعددة وإن كان على مستوى عالمي تخص الإنسان في أي مكان، أما الأمن القومي وإن كان له نفس الأبعاد إلا أنه يرتبط بالدولة. وبالإضافة للأنواع السابقة قدم "سعيد طعيمة" بُعد آخر للأمن القومي وهو الأمن العلمي: "والذي يقتضي توفر قاعدة للمعارف العلمية في مختلف المجالات الحيوية، بحيث يكون في متناول الجميع ولكل فئات المجتمع وطوائفه..وهذا يتطلب الإيمان بالعلم وأهميته على مستوى الفرد والمجتمع وانتهاج طريقة التفكير العلمي إزاء التصدي لمشكلات الحياة العامة واليومية" (طعيمة، 2008، 156). إلا أن البرنامج لم يتناول الأمن التربوي كأحد أهم صور وأبعاد الأمن خاصة في العصر الراهن الزاخر بالتحديات والتهديدات التي تمس أمن الإنسان تربوياً. وقد عرفت "لجنة أمن الإنسان" في العام 2001م المنبثقة عن تقرير الألفية الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة مفهوم "أمن الإنسان" على أنه: "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيقه لذاته" والمقصود بالجوهر الحيوي للفرد هو ما يؤمن الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة وتجاوز ذلك إلى

الصمود في وجه التهديدات والدفاع عن حقوقهم الإنسانية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2009 ، 22).

وقدم "الزكي" (2003م) في دراسة عن الأمن القومي المصري أنماطاً مختلفة من الأمن ، كالأمن العسكري ، والاجتماعي ، والاقتصادي ، والسياسي ، والأمن الثقافي والتربوي ، في إطار تحليل المكونات الرئيسة لمنظومة الأمن الوطني والقومي وهدفت تلك الدراسة إلى تبيان الملامح الأساسية للاستراتيجية التربوية المستقبلية لمواجهة التحديات الداخلية للأمن القومي المصري. وتناولت الأمن الثقافي والتربوي كأحد أهم المكونات الأساسية في تحقيق الأمن القومي من خلال توضيح العلاقة بين التربية والأمن القومي ، وطبيعة الدور الذي تقوم به التربية في تحقيق الاستقرار والأمن اللازمين لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الزكي 2003، ملخص 1-3).

وتناول المؤتمر العلمي التربوي الأول الذي أقامته جامعة البعث (2010م) في حمص بسورية ، قضية الأمن التربوي للطفل بشكل أساسي ، وربطها بتكوين المعلم، ليؤكد أهمية المعلم في تحقيق الأمن التربوي من خلال العملية التربوية والتعليمية والنفسية. وهدف المؤتمر إلى تطوير برامج إعداد معلم المستقبل في كليات التربية ، والتعرف على الخبرات العربية في مجال إعداد المعلم بما يحقق الأمن التربوي للطفل. حيث تناول فكرة تكوين المعلم وربط هذه العملية بتوفير البيئة الآمنة للطفل والذي أسماها بالأمن التربوي. وضم المؤتمر عدداً من الندوات والمحاضرات العلمية ، والبحوث التربوية والدراسات النفسية التي طرحت عدد من القضايا العلمية ، مثل إعداد المعلم بين النظامين التتابعي والتكاملي لتحقيق الأمن التربوي للطفل ،

وتطوير مناهج إعداد المعلم في كليات التربية ، ومعلمة الروضة والأمن التربوي للطفل ، والذي تناول الدور الرئيسي الذي تلعبه معلمة الروضة في حياة الطفل من خلال تعاملها مع الطفل وكيفية استخدام الأساليب التربوية والتعليمية التي تحقق له الأمن التربوي ، وغيرها من قضايا مرتبطة بموضوع المؤتمر لتحقيق أفضل شكل من أشكال الأمن التربوي. وقدم المؤتمر عدداً من التوصيات التي تسهم في إعطاء أفكار ، ورؤى جديدة يمكن أن تسهم في تطوير التعليم في سورية والمنطقة العربية.

وبناء على ما سبق فإن الأمن التربوي يمثل 'بعد هام يضاف إلى الأبعاد السابقة لا يمكن تجاهله ، ويتهدده التدهور القيمي والتراجع في الأساليب الأخلاقية المربية ، على أساس أنها مرتكز أساسي في بناء الإنسان في كافة النواحي السابقة، إلى جانب الأبعاد الأخرى اللازمة لاستكمال هذا البناء كالجانب العقلي والجمالي والجسدي والنفسي ، والتي تتكامل جميعها وتلتقي وتتشابك في تشكيل وبناء الإنسان. فحصول كل إنسان على قدر مناسب من التعليم الجيد الذي يناسب روح العصر ويعيش مستجداته بوعي ، ومن التهذيب والقيم والأخلاقيات ما يصل به إلى حد الأمان كبشر كرمه الله تعالى ، يحقق الأمن التربوي للفرد والمجتمع.

هذا وفى إطار توضيح علاقة أمن الإنسان بالتنمية عُقدت قمة "أبوجا" بنيجيريا في فبراير 2014م للأمن الإنساني والسلام والتنمية في أفريقيا لتؤكد على أن أمن الإنسان يُعد الركيزة الأساسية للتنمية البشرية.

وإذا كانت التنمية البشرية معنية بتوسيع قدرات الأفراد والفرص المتاحة لهم فإن أمن الإنسان يهتم بتمكين الشعوب من احتواء المخاطر التي تهدد حياتهم وسبل معيشتهم وكرامتهم أو تجنبها. وأمن الإنسان ، من ناحية ، هو مستلزم

أساسي لتحقيق التنمية البشرية. وبما أن منظومة الخيارات المتاحة للناس لا يمكن أن تتسع إلا إذا كانوا في وضع يضمن بقاءهم على قيد الحياة وتمتعهم بالحرية. من ناحية أخرى فإن الارتقاء بمستوى الناس التعليمي وأوضاعهم الصحية وضمان حرياتهم الأساسية سيعزز تنميتهم الإنسانية التي تفضي بالنتيجة إلى مزيد من أمن الإنسان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2009 ، 22-23).

هذا وترى الدراسة الحالية أن ثمة ارتباط وثيق بين أمن الإنسان العام والأمن التربوي ، فمفهوم الأمن التربوي مفهوم استراتيجي يتعلق بأمن الإنسان العام على المدى القريب والبعيد ، والتربية هي المسئولة عن بناء الإنسان وتحقيق أمنه التربوي ، حيث يرتبط بالقيم والاتجاهات وشكل التعاملات الإنسانية والأوضاع التعليمية ، والأساليب التربوية التي يكتسبها الإنسان أثناء بنائه وتنشئته والذي له تأثير مباشر وغير مباشر على كافة أنواع الأمن سواء الأمن الاقتصادي أو الأمن السياسي... وغيرها من صور الأمن ، في ذات الوقت تستند التربية على الأنواع السابقة من الأمن لتحقيق الأمن التربوي.

من ثم يمكن استجلاء بعض معالم الأمن التربوي الذي يتمثل في: تحقيق حد معين من بناء الإنسان والمرتكز على منظومة من القيم الإيجابية والأساليب التربوية الأخلاقية ، التي تسمح له بالسلوك الصحيح في كافة مجالات الحياة وعلى مستوى تعليمي على درجة معقولة من الرقي ، في إطار تُحترم فيه الحريات والحياة الإنسانية.

وقد عرف"عبد الغني السمان رشوان" الأمن التربوي على أنه"حماية الكيان الذاتي والقيمي للمجتمع ضد التحديات الداخلية والخارجية ، مع دعم المؤسسات

التربوية النظامية وغير النظامية ، والعاملين بها ، والاستجابة لمطالبها المشروعة مع الأخذ بمبدأ المحاسبة والمساءلة مما يحقق أهداف التنمية الشاملة وسعيا إلى تحقيق جودة مجتمعية ومستقبل أفضل" (رشوان ، 2011 ، 361).

وبناء على تعريف "رشوان" للأمن التربوي ، وتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "لأمن الإنسان" الذي جاء في تقريره عن التنمية الإنسانية العربية للعام (2009م) بأنه: تحرير الإنسان من التهديدات الشديدة ، والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته ، وهذا التعريف يتضمن منظومة من الهموم الإنسانية تضم فرص العمل ، والدخل المناسب ، الغذاء ، والرعاية الصحية ، والعلاقات السلمية بين الجماعات ذات الهويات المختلفة ، ...بناءً على ما سبق فإن تحقيق **أمن الإنسان التربوي** يعني: تحرره من كافة التهديدات والمعوقات التي تحول دون اكتسابه للقيم الإيجابية والأساليب التربوية الأخلاقية ومستوى تعليم راقي والتي تعينه على مواصلة حياته بشكل أكثر إنسانية في ظل مناخ تربوي إيجابي وتواصل مجتمعي جيد. فالأمن التربوي ضد هدر وضياع وعي وقيم الإنسان وأخلاقياته ، ويرتبط بعلاقات وثيقة مع الأنواع الأخرى من الأمن (الأمن الاقتصادي ، والأمن السياسي ، والأمن البيئي ، والأمن الفكري ، والأمن الاجتماعي ، والأمن الوطني ، والأمن التقني..) في سياق تحقيق التنمية الأمنية الوطنية المستدامة ويتفاعل معها من منطلق العلاقة الوثيقة بين التربية وعلوم الاقتصاد ، والسياسة ، والبيئة ، والثقافة وكافة عناصر بناء المجتمع.

يتضح مما تقدم أن: التربية هي المسئول الأول عن تحقيق الأمن التربوي وفي إطار التربية المدرسية يكون العبء الأكبر في تحقيق تلك المهمة يقع على "المعلم"

للخصوصية التاريخية والإنسانية والمهنية التي يحملها المعلم كمرتكز أساسي في العملية التربوية والتعليمية. لكن أي معلم يستطيع أن يسهم في بناء إنسان مكتمل البناء الأخلاقي والعقلي والجمالي ، إنسان قادر على مواجهة ما يتهدد أمنه التربوي من أفكار هدامة وقيم وأخلاقيات فاسدة؟ من ثم فإن الأمر يتطرق لمفهوم أساسي مرتبط بشكل مباشر بتحقيق الأمن التربوي وهو: "تكوين المعلم الجدير بمهنة التعليم" ، في ظل مستجدات العصر الراهن ومتطلبات عصر العلم والتعلم و"تمكينه" من القيام برسالته في التربية في إطار مهنة التعليم بنجاح وتميز، في ضوء فكرة " الإنصاف" وفتح آفاق العمل أمامه بحرية وبمشاركة حقيقية في العملية التعليمية ، وإزالة المعوقات أمام تحقيق الأهداف التربوية بتكوين مناخ تربوي سليم وبيئة تعلم آمنة ..وغيرها من أبعاد تسهم في تحقيق الأمن التربوي من خلال المدرسة.

تأسيساً على ما سبق يتضح أننا أمام أربع مفاهيم رئيسة مرتبطة ببعضها البعض وهي:

الأمن التربوي ، وأمن الإنسان العام ، والأمن القومي ، والتنمية الأمنية الوطنية المستدامة وأن تلك المفاهيم ترتبط بالتربية عموماً وبالتربية المدرسية خاصة (المعلم- المناخ التربوي – العملية التعليمية - ..) كما أن تلك المفاهيم ترتبط فيما بينها بعلاقة جدلية وكل منها يمثل ركيزة أساسية لتحقيق الآخر مع الأخذ في الاعتبار بأن هناك عوامل أخرى متعددة تسهم بشكل كبير في تحقيق أمن الإنسان العام ، فأمن الإنسان التربوي يسهم في تحقيق أمنه السياسي والاقتصادي والفكري وغيره من أنماط الأمن الأخرى. فيمثل الأمن التربوي جزء أساسي في تكوين تلك الأنماط من الأمن وهم بدورهم يمثلون ركائز أساسية تسهم في تحقيق

الأمن التربوي انطلاقاً من عدة اعتبارات كما سبق وأشار البحث ومنها أن للتربية علاقة وثيقة بالاقتصاد ، فالتربية عملية استثمار بشري. كما أن للتربية علاقة وثيقة بالسياسة حيث تنتج التربية كوادر للعمل بالسياسة وتستمد التشريعات واللوائح والقوانين من علم السياسة والقانون ، وهكذا تكون علاقة التربية بالأنظمة الأخرى في المجتمع ، من ثم يكون الأمن التربوي مرتبط بالأمن الاقتصادي والأمن السياسي وغيره من أنماط الأمن الأخرى التي تشكل في مجملها الأمن القومي ، مما يجعل التربية والتعليم قضايا أمن قومي.

ثانياً: بعض النظريات المفسرة لمفهوم الأمن:

تتعدد الرؤى حول مفهوم الأمن في النظريات والفلسفات المختلفة ، ويمكن استجلاء مقومات هذا المفهوم في بعض النظريات كما يلي:

الأمن في النظرية الإسلامية: الأمن في الإسلام مفهوم واسع وشامل ، لا يختص بمجال محدد ولأنه يتجاوز ذلك ليشمل كافة أنماط الأمن ، كالأمن العقدي النفسي ، والفكري ، والاقتصادي ، والاجتماعي" ، بل أن الأمن في الإسلام قد تجاوز الحياة الدنيا كلها ليكون مطلبا أخروياً يتحقق لمن يتصف بالإيمان الصحيح والاعتقاد السليم ، وينالـه المؤمنون ويظفر به المتقون (عشقي ، 2005 ، 23). يقول الله عز وجل "﴿مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُون﴾ [سورة النمل: الآية 89]

وأرسى الإسلام قاعدتين أساسيتين للأمن هما:

"**الإيمان** ، **والعمل الصالح**" ، فمن أجل إقرار الأمن دعا الإسلام إلى تعميق العقيدة الصحيحة ، ودعا إلى الأمن الداخلي والأمن الخارجي ، وإرساء حقوق

الإنسان من أجل أن يحيا الفرد وتحيا الجماعة كلٌ آمن على نفسه ، وعلى ماله وعلى عرضه (هاشم ، د.ت ، 5).

من ثم يتسم الأمن في التصور الإسلامي بالتكامل في جميع مقوماته التي تركز على إزالة أسباب الخوف وتوفير مقومات الأمن ، وهذا يتطلب أن تتوفر لدى الفرد والجماعة العقيدة الصحيحة والإيمان السليم الذي يرسي قواعد الأمن للجميع في المال والنفس والدين..وبالتالي حقق الإسلام التوازن المنشود بين أمن الفرد وأمن الجماعة في كافة مجالات الحياة.

الأمن في النظرية المثالية:

يوجد موقفين للمثالية تجاه الأمن ، الأول موقف محافظ ويمثله "أفلاطون وأرسطو" والآخر ثوري يمثله "هيجل" ويمكن توضيح ذلك من خلال موقفهم جميعاً تجاه الثورات ، فيشبه "أفلاطون" الثورة واستيلاء الكثرة على الحكم بتمرد البحارة على الربان ، وبعد نجاح المتمردين تنفذ المؤن وينحرف مسار السفينة..كما يرى "أرسطو" أن الثورة لا تزيد على كونها شراً لابد من الاحتراس من بدايتها حيث يؤدي التهاون معها إلى انقلاب الأمور (صفار ، 2011 ، 18). أما "هيجل" فيوازن بين المصلحة الخاصة والعامة فهو يرى أن على كل إنسان واجبات بقدر ما له من حقوق ، وأن له حقوق بمقدار ما عليه من واجبات (بدوي ، 1996 ، 9). فقد رأي كل من "أفلاطون وأرسطو" الأمن في استقرار وبقاء الوضع القائم والمحافظة عليه في حين يرى "هيجل" أن إرساء الحقوق هو السبيل لذلك ، فقد أراد تحقيق العدالة التي تسهم في تحقيق الأمن بين الأفراد والجماعات من خلال التوازن بين الحقوق والواجبات.

الأمن في النظرية الماركسية:

اهتمت الماركسية بالثورة كأداة للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضد الطبقة الرأسمالية المالكة لأدوات الإنتاج حتى يتم التوزيع العادل للثروة. ومن ثم تغيير تلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعاني منها الطبقات المقهورة ، والوصول إلى تحقيق أهداف الثورة (صفار، 2011 ، 19) بالتالي فإن الأمن في الماركسية يتحقق بالتغيير الجذري للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتعلقة بالطبقة المقهورة في مواجهة الطبقة الرأسمالية التي تسيطر على أدوات الإنتاج وتستأثر بالثروة.

الأمن في النظرية البراجماتية:

من خلال تتبع أراء البراجماتية في المعرفة والقيم والحرية والنظم الديمقراطية وغيرها من أمور تنظم حقوق الفرد وعلاقته بالجماعة ، **يمكن استجلاء وضع الأمن لديها:**

ترى البراجماتية أنه لا يوجد آمان تام في الكون ، ولا يمكن توقع النتائج أو التغييرات ، لذلك فالشك يعتبر أمرًا حتميًا، أي أن الإنسان في محاولة تكيفه مع بيئته يجابه مواقف وأحداث قد تكون مؤلمة أو سارة. هذا والمعرفة الحقة لديها هي المعرفة العملية ، والمنهج عندها منهج عملي يهتم بالعمل والتطبيق ، ومعيار قبول المعرفة أو رفضها هو ما تحققه من نتائج عملية ومنفعة. كما أن القيم عندها ذاتية تتوقف على ما تحققه للفرد من منفعة (السورطي ، 2008 ، 592). وترى البراجماتية أن من حق الفرد المشاركة في تقرير شؤون الجماعة في النظم الديمقراطية (علي ، 1995 ، 95). وطبقا للآراء السابقة فإن البراجماتية ترى القيم

نسبية متغيرة وأن المنفعة معيار المعرفة الحقة ، كما تُعلي من شأن الفرد مقارنة بالجماعة .. وبناءً عليه فإنها لم تستطع تحقيق التوازن بين المعرفة النظرية والمعرفة العملية التطبيقية ، وبين القيم النسبية والمطلقة ، وحرية الإرادة الفردية والجماعية، وبالتالي لم تستطع تحقيق التوازن بين أمن الفرد وأمن الجماعة. وفي إعلاء البراجماتية لقيمة المنفعة وتغييب القيم الروحية الثابتة المطلقة من حياة الإنسان فإن ذلك قد يؤثر سلباً في تحقيق الأمن لدى الإنسان.

مما سبق نجد أن النظرية التربوية الإسلامية كانت أكثر النظريات توازنًا واعتدالا في تحقيق آمن الإنسان الفرد في كافة أبعاده والذي لا يُخل في ذات الوقت بآمن الجماعة والمجتمع بأكمله ، حيث أن آمن كل منهما يرتبط بتحقيق آمن الآخر ، وهذا التوازن لم تستطع تحقيقه الفلسفات والنظريات الأخرى بنفس القدر الذي حققته أو تدعو إلى تحقيقه النظرية الإسلامية.

openkan.com